السلطات السورية تفرج عن عارف دليلة

عارف دليلة

ذكر رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان عمار القربي أن السلطات السورية أفرجت بموجب عفو رئاسي عن المعارض عارف دليلة المعتقل منذ سبع سنوات . وكانت ٢٦ منظمة حقوقية سورية وعربية ودولية طالبت بالإفراج الفوري عن دليلة ، وقالت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في بيان ، إن المنظمات الـ ٢٦ وقعت على بيان يطالب بإطلاق سراحه لأن استمرار احتجازه في السجن الانفرادي حتى الآن ، رغم حالته الصحية المتردية مخالفة صارخة لكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

صور هيروشيما وناجازاكى فى معرض بالبرازيل

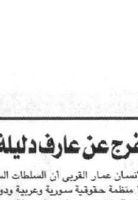

افتتح في مدينة ساو باولو البرازيلية معرض للصور عن مدينتي هيروشيما وناجازاكي ، اللتين ضربتا بقنبلة ذرية خلال الحرب العالمية الثانية ، وقال المنظمون إن المعرض يعد الأول من نوعه في أمريكا اللاتينية ، وذكرت وكالة كيودو اليابانية أن نحو ٢٥٠ شخصا شاركوا في حفل افتتاح المعرض الذي من المقرر أن يستمر حتى السابع من سبتمبر المقبل .

مشاغبات
صلاح عيسى

تقارير وغرائد المجلس الأعلى للصحافة

■ ليس صحيحاً أن الأخطاء المهنية فى الصحافة المصرية قد تراجعت كما تدعي تقارير المجلس

لولا الملامة لفقعت زغروبة، طولها متر وعرضها شبر، ورقصت عشرة بلدي، على سلالم نقابة الصحفيين، ابتهاجا بالبيان الذي أصدرته يوم الأربعاء الماضي، هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة، وأعلنت فيه أن آخر تقرير عن الممارسة المهنية للصحافة المصرية، قد كشف عن انخفاض عدد الملاحظات أو بمعنى أدق الأخطاء المهنية التي لفقت فيها الصحف بحوالي النصف، وأن كل الأخطاء المهنية التي وقعت فيها ما يزيد على ٥٠ صحيفة مصرية، قومية وحزبية وخاصة وقبرصية، يومية وشهرية وأسبوعية، لا يزيد على ٨٤ خطأ مهنيا في شهر يونيو و٨٩ في يوليو ٢٠٠٨ بمتوسط أقل من خطأين في الشهر للصحيفة الواحدة.

وتقارير متابعة الممارسة المهنية، في تقارير دورية، تصدر منذ عام ١٩٨٦ مرة كل ثلاثة شهور، عن المجلس الأعلى للصحافة، وهي أحد المهام التي يلزمه بها قانونه، وتعدها لجنة من أساتذة كليات الإعلام، يقومون بمتابعة كل ما تنشره الصحف المصرية، لرصد ما قد تقع فيه من أخطاء مهنية، من زاوية مدى التزام الصحف فيما تنشره بأدبيات المهنة وتقاليدها وميثاق الشرف الصحفي وعدى التزامها بالواد التي لها صلة بهذه الأدبيات في قوانين نقابة الصحفيين وتنظيم الصحافة والعقوبات.

والهدف من هذه التقارير مهني صرف، والعقوبة على ما ترصده من أخطاء أدبية محضة، فهي أشبه بنقد يوجهه المجلس الأعلى للصحافة، الى الصحف والصحفيين، ليلفت نظرهم الى مواطن الخروج عن آداب مهنتهم وتقاليدها فيما ينشرونه من أخبار أو تحقيقات أو تعليقات، مما قد يحذرهم على تلافيها، إذا أرادوا أن يحتفظوا لأنفسهم ولصحفهم بمكانة على خريطة الصحف المهنية المحترمة، وبلفت نظر القارئ، الى مدى التزام الصحيفة أو الصحف التي يقرأ لها بالشروط المهنية، فيواصل قراءتها، أو ينصرف عنها. ولهذا السبب ألزم قانون تنظيم الصحافة ولائحته التنفيذية كل الصحف، بأن تنشر موجزا عاما لكل تقرير من هذه التقارير، على أن تنشر كل صحيفة النص الكامل للملاحظات الموجهة اليها.

والموجز العام للتقرير الأخير، يرصد أسماء ٤٤ صحيفة تشمل كل الصحف والمجلات القومية وعددا ملحوظا من الصحف الخاصة والإقليمية، والصحف التي تصدر بلغات أجنبية، يقول انها قد خلت جميعا من أية أخطاء مهنية، خلال الشهرين الأخيرين، ولا يشير الى أسماء الصحف التي ارتكبت أخطاء، يبلغ وعددها ٨٤ واخطاء، يوليو وعددها ٨٩، وهو يعتبر هذا الانخفاض الكبير في عدد الأخطاء دليلا على نجاح الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للصحافة، في الدعوة الى التزام بميثاق الشرف الصحفي وآداب المهنة وأخلاقياتها، تمرن أمام تقرير لا يرصد الواقع، بل يسعى لتطويعه لكي يكون مصدرا للفخر بانجازات لم تحدث، وتتصادم مع الانطباع العام لدى الصحفيين ولدى القراء، بأن كثيرا من الأخطاء المصرية قد تطلت نهائيا من كل التزام بتقاليد المهنة، وبميثاق الشرف الصحفي، والأرقام المتوفرة عن عدد قضايا القذف والسب المتداولة أمام القضاء، تؤكد ذلك، والحوار على صفحات الصحف بما في ذلك الحوار بين الصحفيين انفسهم وصل الى مستوى متدن لم تعرفه الصحافة المصرية الا في بداية القرن الماضي.

مشكلة تقارير الممارسة المهنية، هي انها غيرت منذ سنوات، المحطات التي تستند اليها في تقييم هذه الممارسة، وترصد على أساسها الأخطاء، وهي محكات وضعتها عام ١٩٨٦ لجنة كان يرأسها استاذ الاعلام الراحل خليل صابات، وكانت تقوم على ثلاثة محاور، يرصد الاول مدى الالتزام بأدبيات الممارسة المهنية في حيث دقة الاخبار وخلط الخبر بالرأي والأدبيات المتصلة بنشر أخبار الجرائم، ويعرض فيها التعليق على قضايا منظورة أمام القضاء، أو تنشر القضايا المتصلة بالامور الشخصية، أو تنشر أسماء الأحداث المتهمين في القضايا أو صورهم، ومن حيث ارتكاب جريمة من جرائم النشر (القذف والسب والاهانة... الخ). ومن حيث ارتكاب أدبيات نشر الاعلان، والعرض غير الدقيق للأحداث بالحذف أو الاضافة أو المبالغة أو التهوين واخفاء الحقائق، واتباع اسلوب الاثارة في عرض المادة الصحفية، واستغلال الغرائز والتركيز على بعض الحالات الشاذة واظهارها كظواهر اجتماعية، وكان المحور الثاني يتمثل بمدى احترام حقوق الزمالة بين الصحفيين ونسبة مادة صحفية لغير صاحبها، ويشمل الثالث احترام حق الخصوصية وحق الرد والتصحيح وحقوق الجمهور.

والظاهر والله اعلم ان اعضاء المجلس الأعلى للصحافة الذين ينبط بهم الفحص الدقيق لهذه التقارير ومعظمهم من رؤساء تحرير الصحف، قد عز عليهم أن يوقعوا على تقارير، تضمنت دلائل على مخالفاتهم الصارخة لتقاليد وأصول مهنتهم. فبدأوا بتجاهل نشر التقارير رغم اعتماده لها، لينتهي الامر بتغيير المحكات التي تستند اليها، فاذا بالتقارير منذ أكثر من سبع سنوات تتوالى لتؤكد أن الوضع في كوكب الصحافة، من حيث الالتزام بتقاليد المهنة، تمام التمام ومبتل قد واربعةاشر وتحت السيطرة.

ويا أسيادنا الذين في تقارير المجلس الاعلى للصحافة زغروبة حلوة رنت في بيتنا

نقلاً عن «أخبار اليوم»

الإخوة الأعداء .. يشيدون بالعدو الإسرائيلى

خفايا حملة حكومة «حماس» ضد أسرة «حلس الفتحاوية فى غزة» !

■ دحلان اتهم حلس بأنه يعرض وجها اشعاوا الكنه ينتمى فى الواقع لحماس.. وحلس كان يصفه بالعميل الأمريكى الإسرائيلى! ■ فى العام الماضى تعرض منزل احمد حلس لهجوم من حماس فذهب اليه الجعبرى قائد كتائب القسام، واعتذر بنفسه وأمر بالتحقيق لمعرفة المسئول عن الاعتداء على منزل صديقه! ■ حلس قاد حركة اصلاح فى فتح لضم حماس الى السلطة الفلسطينية لكن أبو مازن رفض!

محمد البحيرى

عندما يكون الموضوع هو مصادمات حي الشجاعية شرقي غزة، يكون حديث حماس عن القصاص وجزاء الخيانة، بينما يكون حديث فتح عن تهدئة عرفي وتشكيل ووحشية لا مثيل لها حتى عند اليهود!

ولكن ذلك حديث لا بد أن يسبقه تساؤل: ما هي الأسباب الحقيقية لما جرى في حي الشجاعية؟، ما يلفت الانتباه في كل ما قيل هو أن أحدا من أبناء عائلة حلس الفتحاوية التي تم طردها من حي الشجاعية، لم تذكر عبارة واحدة تنفي فيها ضلوعها في انفجار الشاطئ الذي أودى بحياة أربعة من قادة كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحماس، لم يقل أي من أبناء حلس انهم مظلومون ولم يفعلوا شيئا، لم يبادر أي منهم - كإجراء طبيعي في المجتمع الفلسطيني - الى القاء التهمة على اسرائيل. حماس نفسها لم تتهم اسرائيل ولو مرة واحدة بالوقوف خلف الحادث.

لا بد من التساؤل أيضا: لماذا لم ترحل عائلة حلس من غزة كما فعل غيرهم من العائلات الفتحاوية؟ ولماذا لم تتعرض لهم حماس من قبل، كغيرهم من العائلات الفتحاوية أيضا؟! تقول الإجابة إن أحمد حلس واحمد الجعبري، مسئول حماس، كانا صديقين، فهما ابنا حي واحد، هو الشجاعية، وكلاهما كانا زميلين في حركة فتح، وفي السجن الاسرائيلي.

أعتقلت اسرائيل احمد الجعبري عام ١٩٨٣، وحكمت عليه بالسجن ١٣ عاما بسبب انتمائه إلى منظمة معادية لإسرائيل هي فتح. ولكن عندما اقيمت حركة حماس عام ١٩٨٧، تخطى الجعبري كل الخطوط وانتقل اليها، لانه رأى في حماس طريقا للتحرر الوطني. ويقال إن الايديولوجيا الدينية لم تكن تعنيه كثيرا. واليوم هو قائد كتائب عز الدين القسام، وكان اليد اليمنى لقائدها السابق محمد ضيف.

أما عائلة حلس فتعد الأكبر في قطاع غزة. وكثير من ابنائها قريبون من الدين والتدين. كان احمد حلس امين فتح في غزة، ولكنه رأى في حماس حركة وطنية حقيقية وتعاون معها، وإلى جانب قربه من الجعبري كان حلس قريبا جدا من الزعيم الروحي لحماس، الشيخ احمد ياسين. وكان حلس، الذي استشهد ابنه بنيران جيش الاحتلال الاسرائيلي في ٢٠٠٤، يحظى بتقدير كبير في حماس، حتى عندما تمكنت حماس من فرض سيطرتها على القطاع عقب فوزها بالانتخابات في يونيو ٢٠٠٦، وكان حلس هو من يتسلم معتقلي فتح من حماس، باعتبار حلس ممثلا لحركة فتح.

في العام الماضي هاجمت عناصر من حماس بيت حلس، فسارع الجعبري الى المنزل بنفسه واعتذر لصديقه وافراد عائلته، وأمر بإجراء تحقيق داخلي في حماس لمعرفة المسئول عن إطلاق النار على منزل صديقه.

خصومه فى فتح

على الجانب الآخر، كان خصوم أحمد حلس في فتح يتهمونه بعرض وجه فتحاوي، بينما هو في الحقيقة ينتمي لحماس. وكان خصمه الاكبر في فتح هو محمد دحلان، الذي اتهمه حلس بأنه عميل أمريكي وإسرائيلي. وبسبب هذه الخصومة، بادر حلس الى انشاء حركة إصلاح داخل فتح هدفها ضم حماس إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وفشلت هذه المبادرة بالأساس بسبب اعتراض الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن).

قبل أكثر من سنة عندما سيطرت حماس بالقوة على القطاع أمر أحمد حلس اتباعه بعدم استخدام السلاح. وقررت لجنة التحقيق التي شكلها أبو مازن أن حلس تعاون مع حماس وخصوصا مع أحمد الجعبري قائد الذراع العسكري لحماس.

يقولون في فتح أن "أحمد حلس يفكر بنفسه فقط ويقول في فتح أن "أحمد حلس يفكر بنفسه فقط

عائلة حلس تنحصر مثل عصابة من دون أي أساس".

ويضيف الرجل: "هناك دحلان واحد للمشكلة فقط. ان تقوم أمريكا وإسرائيل أو الدول العربية باحتلال غزة وطرد حماس حتى تتمكن من العودة إلى بيوتنا والعيش بسلام. اليهود، رجيمون وانسانيون لدرجة أننا خصوم اليهود إلا أن بإمكاننا أن نعيش جميعا كجيران".

سنيورت، وسوف يمثلون للمحاكمة بهذه التهمة.

محللون اسرائيليون قالوا، نهاية الاسبوع الماضي، ان أحداث الشجاعية تثبت انه لا يوجد قسام تابع لفتح وحماس، وأن الامور تقوم على العلاقات الشخصية والصداقات، أو حتى الخصومات، وهو ما يجري في الواقع في الحقيقة بصرف النظر عما يقوله القادة سواء في نمشق أو رام الله

ترويج تحريض

المدهش أن اجهزة الأمن الإسرائيلية راحت تروج لانباء، تدور من الخارج دفاعا عن عائلة حلس، بينما هي في الواقع تحريض لحماس على عائلة الحلس. والظاهر أن الاستخبارات الاسرائيلية باتت تعتقد الآن أن بالامكان تكليف الفلسطينيين بخطف اجنحتهم ومنظماتهم على بعضهم البعض، كي يقوموا بتصفية انفسهم، بعيدا عن اي تدخل للجيش الاسرائيلي. فقد ادعت صحيفة معاريف الاسرائيلية أن تقديرات أمنية إسرائيلية تشير إلى أن "متطرفين مرتبطين بتنظيم القاعدة العالمية" هم المسؤولون عن العملية التي وقعت في قطاع غزة قبل نحو اسبوعين، وقتل فيها خمسة من كبار رجال الذراع العسكري لحماس.

وترجح التقديرات الامنية الاسرائيلية ذلك إلى أن هؤلاء، المتطرفين يعتبرون حماس حركة "معتدلة جدا"، لانها تجري اتصالات مع مصر، وبشكل غير مباشر مع اسرائيل ايضا.

وتشير معاريف الاسرائيلية إلى انه في الاسابيع التي سبقت العملية ضد رجال حماس نشأ توتر بين المتطرفين المرتبطين بالقاعدة ورجال حماس. وكان السبب هو تخوف حماس من سيطرة مؤيدي القاعدة على المزيد من المساجد في قطاع غزة وتحريضهم ضد حماس. وادى التوتر إلى قيام الذراع العسكري لحماس، قبل نحو شهر ونصف، باحتلال مسجد بالقوة يعود إلى مؤيدي القاعدة. وقبل بضعة اشهر هددت مجموعة اطلقت على نفسها اسم "الجبهة الاسلامية لتحرير فلسطين" بأعمال عنف ضد منظمة "الإيرانيين الشيعة" أي رجال حماس. كما هددت مجموعات متطرفة في القطاع بالنيل من حماس لانها تمنع اطلاق الصواريخ على اسرائيل.

حلس

الشرخ العميق

وصفت صحيفة يديعوت احرونوت حادث الشجاعية بأنه "مؤشر اخر على الشرخ العميق الذي حدث في المجتمع الفلسطيني".

التقت الصحيفة بخمسة من أبناء عائلة حلس الذين يتلقون العلاج في مستشفى بارزيلاي في عسقلان. وتنقل الصحيفة على السنتهم اشكالا من التعذيب والوحشية قالوا إنهم تعرضوا لها على يد حماس. وتنقل عن احدهم قوله: "كنا نقول دوما إن اليهود هم عدونا فاتضح لنا أن العدو هو نحن. كنت معتقلا في إسرائيل لمدة عام ونصف واجتزت تحقيقات الشاباك. هذا كان اسهل بكثير مما فعله لي اخواني. حماس بلا رب".

ويقول اخر يدعى مدحت شخطة (٢٨ عاما)، مهجها خطابه إلى إسرائيل "وعدتم بخوض الصراع ضدهم ولكن لديكم رئيس وزراء تعبان. هو يقول دائما إن اجتياح غزة قريب ولا يفعل اي شيء. التهدئة ستنفجر بوجوهكم ومثلما تلقيتم ضربة من حزب الله ستتلقون ضربة من حماس وهم يستعدون لذلك. لديهم مخازن مليئة بالسلاح وسيصطون حتى اسدود وما بعد اسدود. انا اعرف أن الله منعنا من قتل المسلمين ولكن حماس ليسوا مسلمين".

فصل جديد من مسرحية قديمة

لعبة العسكر والديمقراطية فى موريتانيا

■ تداول السلطة فى موريتانيا يتم بانقلابات عسكرية والانقلاب الأخير هو الخامس عشر منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠ ■ قائد الانقلاب الجديد هو أحد أركان الانقلاب السابق .. وفى أول تصريح له قال: الجيش هو من أتى بالديمقراطية وهو الذى سيحافظ عليها

■ المحللون حائرون .. هل يتدخل العسكر كل مرة لتصويب مسار الديمقراطية .. أم يتدخلون لأن الديمقراطية تقلص نفوذهم؟ ■ الانقلابات المتتالية حالت دون نمو مجتمع مدنى حقيقى يستطيع أن يدعم عملية التحول الديمقراطى فى دولة يعانى شعبها من الأمية والفقر والبطالة والفساد والقبلية ويتهددها التطرف الدينى

اطاح الانقلاب العسكري الذي قام به الأربعاء الماضي جنرالات الجيش في موريتانيا بكل التطلعات إلى التحول الديمقراطي السلمي التي توقعها المراقبون لهذا البلد الذي شهد أول انتخابات ديمقراطية له في مارس من العام الماضي اعتبرت بادرة جديدة من نوعها داخل العالم العربي، و ظاهرة في الأولى من نوعها في موريتانيا انهت حقبة من تاريخ موريتانيا شهدت تداول الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية التي بلغ عددها ١٤ انقلاباً منذ الاستقلال عام ١٩٦٠. هذه الانتخابات التي فاز بها سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بنسبة ٥٢,٨٩ من الاصوات جعلت منه اول رئيس منتخب ديمقراطيا لجمهورية موريتانيا الإسلامية و جعلت الأنظار تتجه إلى موريتانيا كنموذج لديمقراطية الأطراف في العالم العربي.

خلفية الأزمة

و تجيء خلفية الانقلاب على فشل الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في تشكيل حكومة ائتلافية . و كانت الفترة الأخيرة قد شهدت توتراً مبينه و الحزب الحاكم حيث أعلن نحو ١٨ نائباً في مجلسي الشيوخ والنواب استقالة جماعية من حزب العهد الوطني للديموقراطية والتنمية الحاكم وهم من تأسيس حزب جديد. ووصف المتحدث باسم النواب المستقيلين سيدي محمد ولد مهام العملية السياسية بأنها انحرفت عن المسار الديمقراطي و شابها الفساد المالي. كما انتقد النواب المستقيلون ممارسة الرئيس ولد الشيخ عبد الله لما وصفوه بـ"السلطة الشخصية". هذا التوتر أضعف من موقف ولد الشيخ عبد الله الذي عبد بحل الجمعية الوطنية إذا قام النواب المستقيلون بتشكيل تحالف مع المعارضة بما يضمن لهم غالبية برلمانية وقد تمكن هؤلاء النواب في بداية الشهر الماضي من إجبار الحكومة على الاستقالة مهددين بسحب الثقة منها. ويعتقد الكثيرون أن أزمة انسحاب البرلمانيين المنشقين عن الحزب الحاكم كانت من ترتيب الجنرالين محمد ولد عبد العزيز و محمد ولد الغزواني.

وكانت الرئاسة الموريتانية قد أعلنت قبل ساعات من حدوث الانقلاب إقالة كل من الجنرال محمد ولد عبد العزيز قائد الأركان الخاصة لرئيس الجمهورية وقائد الجيش الجنرال «محمد ولد الغزواني» و تم تعيين العقيد «محمد احمد ولد إسماعيل» محل الجنرال «ولد عبد العزيز» وجري العقيد «عبد الرحمن ولد بوبكر قائداً جديداً للجيش. كل هذه التطورات اعتبرت بمثابة مقدمة لانقلاب السادس من أغسطس حيث انتهت أزمة الرئيس ولد الشيخ «عبد الله» بالاصطدام بالمؤسسة العسكرية بالإضافة إلى فشلها في تشكيل الحكومة و تعاقب استقالة حكومتين منذ مايو الماضي. الصراع الذي ساد القصر الرئاسي قبل الانقلاب اعتبر الأسوأ من نوعه بين الجنرالات و بين ولد الشيخ عبد الله حيث مثلت عودة الرموز السياسية في حقبة ولد الطايع إلى الساحة السياسية إحراجا للجنرالات الذين انقلبوا على ولد الطايع عام ٢٠٠٥ كما أثارت مشاركة احزاب معارضة سابقة مثل حزبي اتحاد قوى التقدم اليساري وحزب تواصل الإسلامي في الحكومة حفيظة العسكر أيضاً.

وعود جديدة

عقب الانقلاب، أعلن العسكريون عن تشكيل مجلس مؤلف من ١١ عضواً للحفاظ على البلاد برئاسة الجنرال «محمد ولد عبد العزيز».

وصرح الميدان الأول الصادر عن المجلس عن نيته لعقد انتخابات ديمقراطية في القريب العاجل و تعهد بالمضي قدماً في إرساء دعائم الديمقراطية عن طريق ضمان حرية الانتخابات و نزاهتها، و أضاف البيان "لقد وضع المجلس الأعلى للدولة حداً نهائياً لسلطات رئيس الجمهورية المنتهي يوم ١٩ أبريل ٢٠٠٧ وسيتخذ المجلس الأعلى للدولة التدابير اللازمة من أجل ضمان استمرارية الدولة كما سيتوخى بالتشاور مع المؤسسات والقوى السياسية والمجتمع المدني على تنظيم انتخابات رئاسية تمكن من استئناف المسار الديمقراطي في البلد وإعادة تأسيسه على قواعد صلبة وباقية. وستنظم هذه الانتخابات خلال أقصر فترة ممكنة. وسيعمل المجلس الأعلى للدولة على ضمان حريتها وشفافيتها لتمكن مستقبلاً من تسيير مستمر ومتناسق للسلطات الدستورية ويتعهد المجلس الأعلى للدولة باحترام كل الالتزامات الدولية والمعاهدات الملزمة لموريتانيا".

الجنرال محمد ولد عبدالعزيز من مواليد عام ١٩٥٦ في اكجوجت بولاية إيتشيري، وينتمي إلى قبيلة الصالحين التي ينتشر أفرادها في موريتانيا والمغرب. التحق بالجيش عام ١٩٧٧ ودرس في الأكاديمية العسكرية في مكناس في المغرب. ولعب دوراً بارزاً في قيادة الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع في أغسطس عام ٢٠٠٥ كما لعب دوراً بارزاً في وصول الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى الحكم عام ٢٠٠٧، وكوفئ على دعمه لولد الشيخ عبد الله بترقيته إلى رتبة جنرال في يناير الماضي و ترأس الحملة المعنية بمكافحة الإرهاب التي انتهت باعتقالات لرموز سلفية مؤخراً.

بين التأييد والمعارضة

على العكس مما كان متوقعاً، لم يتم إعلان أحكام الطوارئ، مما سمح للمظاهرات المؤيدة و المعارضة للانقلاب بالخروج إلى الشوارع، بل و خرج الجنرال ولد عبد العزيز بسيارة مكشوفة وسط مظاهرات مؤيدة له و صرح "الجيش هو من أتى بالديمقراطية وهو الذي سيحافظ عليها، ستتعزز المكتسبات الديمقراطية وسيبقى الجيش وأجهزة الأمن مكفر". تسبب انقلاب السادس من أغسطس في حدوث انقسام سياسي داخل موريتانيا بين التأييد و المعارضة فعلى الجانب المعارض، تشكلت الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية من أربعة احزاب تعتبر الرئيس ولد الشيخ عبد الله هو الرئيس الشرعي الوحيد، و هي حزب العهد الوطني للتنمية والديمقراطية و حزب اتحاد قوى التقدم و حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية و حزب التحالف الشعبي التقدمي. وصف حزب العهد الوطني للتنمية والديمقراطية الانقلاب بأنه "ردة سياسية" وطالب بعودة الرئيس الشرعي المنتخب بينما أدانت نقابة المحامين الموريتانيين الانقلاب. وقالت المبادرة الوطنية من أجل حماية الدستور أن الانقلاب "يتعارض وتعهدات المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الذي قطع على نفسه عهدا بإقامة الديمقراطية التي تتنافى وظاهرة الانقلابات العسكرية". كما أدان الانقلاب الحزب الوطني للإنماء، أما على الجانب المؤيد، فأيد حزب التجمع من أجل موريتانيا الانقلاب ووصفه "بالحركة التصحيحية".

لاقى الانقلاب العسكري في موريتانيا معارضة على المستويين العربي و الدولي، و أعلنت رئاسة الاتحاد الافريقي تعليق عضوية موريتانيا في الاتحاد إلى أن تستعيد البلاد حكومتها الدستورية و أدانت جامعة الدول العربية الانقلاب و أرسلت وفدا إلى نواكشوط لتقصي الحقائق. كما أعلن كل من بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة و أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن أسفهما البالغ للانقلاب الذي يهدد مسيرة الديمقراطية في البلاد. كما أدانت الفوضية الأوروبية الانقلاب، وهدد المفوض الأوروبي لشئون التنمية بالاتحاد الأوروبي لوي ميشال بتعليق المساعدات لموريتانيا و التي يبلغ حجمها حالياً نحو ١٥٦ مليون يورو. من ناحية أخرى، انتقدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قادة الانقلاب في بيان و طالبتهم بالإفراج عن الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحيى ولد أحمد الوقف و بإعادة الحكومة الشرعية الدستورية المنتخبة ديمقراطياً. كما قامت الولايات المتحدة بتعليق مساعدات غير إنسانية لموريتانيا بقيمة ١٥ مليون دولار.

لعبة العسكر والديمقراطية

النموذج الديمقراطي الموريتاني الذي سار في الانقلابات السابقة يكرر نفسه للمرة الثانية حملت نهاية حقيقية بالتغيير الديمقراطي و محاربة الفساد، و لما لم يتسن لهم تحقيق أهدافهم تدعوا لتصحيح المسار السياسي و هذه الفرضية تأخذنا إلى نموذج علاقة العسكر بالسلطة والنظام العلماني في تركيا.

ثانياً: ان تكون هناك لدى العسكر رغبة في الاستمرار في السلطة عن طريق صناعة رئيس حليف بواجهة مدنية و هي الرغبة التي زالت بمجرد محاولة ولد الشيخ عبد الله إثبات استقلالية قراراته السياسية.

وهذه الفرضية تأخذنا إلى نموذج انقلاب سوار الذهب في السودان. سواء صحت الفرضية الأولى أو الثانية، تبقى حقيقة ثابتة و هي أن الانقلابات السياسية المتتالية لم تترك المجال لنمو مجتمع مدني حقيقي يستطيع أن يدعم عملية التحول الديمقراطي في دولة تعاني الغالبية العامة من شعبها من الأمية و الفقر و البطالة و الفساد و العصبية القبلية و العرقية. وتعاني موريتانيا كذلك من نشاط العناصر السلفية الجهادية التي يعتقد انها ترتبط بمنطقة القاعدة في بلاد المغرب العربي و بالجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية و كانت اشتباكات بين الجيش و مسلحين في شهر ابريل الماضي قد أشارت إلى تسلل هذه العناصر داخل صفوف الجيش.

انقلاب السادس من أغسطس الذي أطاح بالرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله يشير بكل وضوح إلى أن العسكر لم يختفوا تماماً عن الساحة السياسية و لن مشهد انتخابات عام ٢٠٠٧ لم يكن سوى تحالف سياسي لهم استخدموا فيه واجهة مدنية. و ذلك يؤكد صحة اتهامات معارضي الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله له بالاتكاء على أساطين النظام السابق المعروفين بالفساد، و بالحصول على دعم مالي و سياسي من الجنرال العسكري الحاكم الذي أمده بدعم شيوخ القبائل و العشائر ليكون بذلك قناة شرعية لاستمرار مساوي، حكم معاوية ولد طايع على الرغم من الطابع السلمي للانقلاب و من الوعود المقطوعة بمواصلة مسيرة الديمقراطية، فان لعبة العسكر و العهد الوطني للتنمية والديمقراطية فقدت مصداقيتها و هو ما اكدته العديد من الصحف الموريتانية و منها موقع صحاري مبينا الذي اكد على لسان الكاتب سيدي محمد محفوظ "لا اعتقد أن للعسكر اليوم من المصداقية بعدما اقدموا على الانقلاب على الشعب. ما يجعلنا نثق بهم من جديد. و ما دام التدوال على السلطة بهذه البساطة يخضع لمزاج هؤلاء دون أدنى اعتبار للمؤسسات الدستورية المنتخبة من طرف الشعب بشفافية حسب شهادة الجميع في الداخل و الخارج".

أمنية النجار

أخبار هى وعلى رءوسهم

محمد المحجوب

● معرض "التأمل في العالم المعاصر" يقام حالياً بمركز الإسكندرية للإبداع بالتعاون مع مؤسسة اليابان ، ويحتوى المعرض على تصوير فوتوغرافي ياباني من سبعينيات القرن العشرين إلى الآن ، ويضم المعرض إنتاج مجموعة من المصورين اليابانيين المعاصرين.

● ريما مارون المصورة اللبنانية فازت بجائزة "أنا ليند" الأوروبومتوسطية للحوار بين الثقافات للعام الحالي، التي تدور حول دور الفن في تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة الأورومتوسطية ويشارك فيها العديد من منظمات المجتمع المدني والأعضاء في الشبكات القومية للمؤسسة.

● محمد عبد السلام المحجوب وزير التنمية المحلية والدكتور صفي الدين خروبش رئيس المجلس القومي للشباب افتتحا خيمتين ثقافيتين في محافظتي الجيزة و٦ أكتوبر ، وقال المحجوب ثم حتى الآن افتتاح ٩ خيام تضم ١٠ آلاف كتاب و٨ أجهزة كمبيوتر ونسخ مجانية من الكتب ، وذلك من إجمالي ١٧ خيمة ستفتتح تباعا على مدار الموسم الصيفي الحالي .

● مركز الفنون بمكتبة الإسكندرية يبدأ في تنفيذ فعاليات مهرجان الصيف الدولي السابع عشر والمسابقة الثالثة للموسيقى والأغاني بالأسلوب الغربي ، حيث تتنافس ٢١ فرقة شبابية، وتقدم كل منها أسلوباً مختلفاً في الغناء مثل الهيب هوب والراب والجاز.

الحرية الحقيقية تحتمل ابداء كل رأى ونشر أى فكر وترويج كل مذهب